

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة : ميدا وشن

كلية : العلوم الإنسانية

تخصص : ماجستير القانون الرقمي

خطة بحث علمي بعنوان :

الجوانب القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعين الحكومي والخاص بالمملكة
(دراسة تحليلية)

إعداد الطالب : علي عبدالرحمن الغوينم

الرقم الجامعي (243001266)

إشراف / الدكتور فايز جراد

العام الدراسي : 2025م

تزايد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في الآونة الأخيرة في معظم القطاعات، بما في ذلك القطاع الحكومي والقطاع الخاص، لما تتمتع به هذه التقنيات من قدرات كبيرة على تحسين الأداء ورفع الكفاءة وتوفير الوقت والموارد. ومع هذا التطور السريع، تبرز تحديات قانونية وتنظيمية عديدة تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات، والملكية الفكرية، والمساءلة القانونية عن الأخطاء أو الأضرار الناتجة عن الأنظمة الذكية، وكذلك الحاجة إلى وضع أطر تشريعية تُنظّم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يضمن الموازنة بين تشجيع الابتكار وحماية المصالح العامة والخاصة.

في المملكة العربية السعودية، اعتمدت الجهات المعنية العديد من المبادرات والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الذكاء الاصطناعي والاستفادة من إمكانياته، مثل "الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي" (NSDAI) وجهود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) والجهات التنظيمية الأخرى. لذا تظهر ضرورة دراسة الجوانب القانونية لهذه التطبيقات للوقوف على الوضع الحالي وتحديد التحديات والفرص وطرح حلول عملية يمكن تبنيها محلياً.

مشكلة البحث وأهميته :

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في تباين التحديات القانونية والتنظيمية المحيطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية، وعدم وضوح الإطار التشريعي والرقابي المناسب لضمان الاستخدام المسؤول والفعال لهذه التقنيات. ويظهر ذلك في أسئلة حول حماية البيانات الشخصية، والملكية الفكرية، والمسؤولية القانونية عن الأخطاء، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

أهمية البحث :

1. يسهم البحث في إثراء المعرفة حول التشريعات والقوانين المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ويساعد في تحديد الفجوات القانونية القائمة واقتراح أطر تنظيمية مناسبة، مما يضيف قيمة علمية إلى الحقل الأكاديمي.
2. يساعد البحث واضعي السياسات ومتخذي القرار في المملكة على تطوير أطر تشريعية ورقابية أكثر ملاءمة للاستخدام المسؤول والمستدام لتقنيات الذكاء الاصطناعي، سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة.
3. يواكب البحث التوجهات الحديثة في مجال التحول الرقمي ويضع أساسًا قانونيًا يمكن البناء عليه في ظل تسارع الثورة التقنية.

أهداف البحث :

1. تحليل الوضع القانوني الراهن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، مع الإشارة إلى أبرز القوانين واللوائح ذات الصلة.
2. الكشف عن أبرز التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعين الحكومي والخاص.
3. تقييم فعالية الأطر التشريعية الحالية في التعامل مع الأخطار والمشكلات المحتملة عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
4. اقتراح آليات وحلول قانونية تساهم في سد الفجوات التشريعية والتنظيمية بما يتوافق مع رؤية المملكة وتوجهاتها التقنية.
5. صياغة مبادئ إرشادية تعزز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وتحمي حقوق الأفراد والمؤسسات.

أسئلة البحث :

1. ما هي أبرز القوانين واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية التي تنظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؟
2. ما هي أهم الجوانب القانونية التي تتأثر بتطبيقات الذكاء الاصطناعي (مثل الخصوصية وحماية البيانات، والمسؤولية القانونية، والملكية الفكرية)؟
3. ما مدى كفاية وفعالية الأطر التشريعية القائمة في التعامل مع التحديات والمخاطر الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي؟
4. ما الفجوات القانونية التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعين الحكومي والخاص؟
5. ما التوصيات والمقترحات التشريعية والإجرائية الكفيلة بضمان الاستخدام المسؤول والفعال للذكاء الاصطناعي في المملكة؟

الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات العربية :

- 1 (دراسة الشيباني، فهد (2021) بعنوان التشريعات السعودية في مجال الذكاء الاصطناعي: قراءة تحليلية - مجلة العدل، العدد (78)، ص ص. 15-54.

الملخص:

تناولت الدراسة أهم التشريعات واللوائح السعودية التي تمسّ مجال الذكاء الاصطناعي، وبحثت في مدى شمولها للمتطلبات التقنية والقانونية الضرورية. ركز الباحث على الأنظمة الصادرة

بشأن المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية، وأشار إلى وجود فجوات تشريعية تستلزم تحديث القوانين أو سنّ تشريعات متخصصة. كما سلط الضوء على دور الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) في وضع الأطر التنظيمية.

أبرز النتائج:

- وجود تعدد في المرجعيات التشريعية، ما يسبب تداخلاً بين الجهات المعنية.
- أهمية توحيد الجهود بين الهيئات الحكومية لإصدار أطر قانونية واضحة وشاملة.

2 (دراسة الغامدي، أحمد (2020) بعنوان حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول ، مجلة الحقوق بجامعة الملك سعود، مجلد (32)، عدد (2)، ص ص. 85-120.

الملخص:

ركزت الدراسة على حماية البيانات الشخصية للمستخدمين في ظل التطورات الرقمية الراهنة. استعرض الباحث نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة، وقارنه بقوانين دولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي. خلص إلى أن النظام السعودي يُعدّ خطوة جيدة، ولكنه يحتاج إلى آليات تنفيذ أكثر صرامة، وإلى توضيح بنود المسؤولية القانونية عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات.

أبرز النتائج:

- ضرورة زيادة الوعي المجتمعي بالحقوق والالتزامات في مجال البيانات.
- الحاجة إلى بناء منظومة عقوبات واضحة لانتهاكات الخصوصية.

3 (دراسة الحربي، حصة (2022) بعنوان :التنظيم القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العام: دراسة ميدانية ، مجلة القانون والاقتصاد، العدد (45)، ص ص. 210-245.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى رصد واقع استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض الأجهزة الحكومية السعودية، وتحليل مدى التزام تلك الأجهزة بالضوابط والتشريعات القائمة. اعتمدت الدراسة على استبانة موجهة إلى عدد من موظفي الإدارات القانونية وتقنية المعلومات. أظهرت النتائج أن هناك وعيًا متزايدًا بأهمية الأطر التشريعية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، لكن تطبيقها لا يزال متفاوتًا لعدم وجود لوائح تنفيذية مفصلة.

أبرز النتائج:

- خلل في التنسيق بين الإدارات القانونية والإدارات التقنية في العديد من الجهات الحكومية.
- توصية باستحداث جهات إشرافية داخل كل مؤسسة حكومية لمراقبة الامتثال للقوانين التقنية.

4 (دراسة الحازمي، ناصر (2019). بعنوان :أثر التشريعات الرقمية على تطوير الاقتصاد المعرفي في المملكة: دراسة استشرافية - مجلة اقتصاد المعرفة، مجلد (11)، عدد (1)، ص ص. 101-130.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور التشريعات الرقمية الشاملة، ومن ضمنها ما يرتبط بتقنيات الذكاء الاصطناعي، في دعم الاقتصاد المعرفي بالمملكة. حلل الباحث الفوائد الاقتصادية المتوقعة عند وضع تشريعات متطورة تحفز الابتكار وتحمي حقوق المستثمرين والأفراد. كما تطرقت الدراسة إلى تحديات قانونية مثل حقوق الملكية الفكرية للبرمجيات، وضرورة مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية.

أبرز النتائج:

- وجود ارتباط وثيق بين جودة التشريعات وحجم الاستثمارات في الحلول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- أهمية وجود سياسات لتشجيع القطاع الخاص على تبني التقنيات الذكية ضمن إطار قانوني واضح.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية :

1) Ryan Calo (2017): *Artificial Intelligence Policy: A Primer and Roadmap*- UC Davis Law Review, Vol. 51, pp. 399–435.

الملخص:

يُعدّ هذا البحث من الدراسات المبكرة التي وضعت خارطة طريق للسياسات والتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. يناقش كالمبادئ الأساسية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المفهوم القانوني للمسؤولية، والخصوصية، والأخلاقيات. يشير إلى أنّ صنّاع السياسات بحاجة إلى تبني نهج استباقي، يتضمن وضع معايير واضحة للتطوير والتطبيق، وتحديد الجهات المسؤولة عن أي أضرار محتملة.

أبرز النتائج:

- ضرورة إيجاد توازن بين تشجيع الابتكار وضمان حماية المستهلك.
- الحاجة إلى تطوير إطار تشريعي عالمي وليس فقط محلي لتنظيم عمل الأنظمة الذكية عابرة الحدود.

2) Jacob Turner (2019) : *Robot Rules: Regulating Artificial Intelligence*
Palgrave Macmillan.

الملخص:

في هذا الكتاب، يستعرض المؤلف الأطر المحتملة لتنظيم الذكاء الاصطناعي ويناقش الجوانب الأخلاقية والقانونية المرتبطة بتطور التقنيات الروبوتية والأنظمة الذكية. يطرح تساؤلات حول منح الشخصيات الاعتبارية للأنظمة الذكية، وكيفية حماية حقوق الإنسان في ظل تدخل الآلات في اتخاذ القرارات. يُقدّم نماذج من تشريعات دولية مختلفة، ويقترح مبادئ عامة لبناء تشريع متوازن.

أبرز النتائج:

- أهمية صياغة مبادئ حاكمة (Principles) تراعي الطبيعة الديناميكية للتقنية.
- تشديد المؤلف على ضرورة وضع قواعد مفصلة للمساءلة القانونية تجاه الأفعال التي تصدر من الذكاء الاصطناعي.

3) Bryce Goodman & Seth Flaxman (2017) : *European Union regulations on algorithmic decision-making and a “right to explanation”*

المرجع: AI Magazine, Vol. 38, No. 3, pp. 50–57.

الملخص:

تناقش الدراسة أثر لوائح الاتحاد الأوروبي على استخدام الأنظمة الخوارزمية في اتخاذ القرارات وتأثيرها على حقوق الأفراد، خاصة ما يتعلق بـ “الحق في الشرح” (Right to Explanation). يُبرز الباحثان ضرورة أن يعي المستخدمون كيفية اتخاذ القرارات من قبل الأنظمة الذكية، وأن تُتاح لهم آليات اعتراض ومراجعة في حال وقع ضرر عليهم نتيجة قرار آلي.

أبرز النتائج:

- تسليط الضوء على أهمية الشفافية في الخوارزميات المستخدمة بالقطاعات الحيوية (مثل البنوك والتأمين).
- توصية بوضع سياسات تضمن سهولة وصول الأفراد للمعلومات المتعلقة بالقرارات الصادرة من الأنظمة الذكية.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. التركيز المتكامل على القطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية:
 - كثير من الدراسات السابقة تناولت إما القطاع الحكومي بشكل منفصل أو القطاع الخاص، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تغطية جوانب التطبيق في كلا القطاعين، مما يوفر رؤية أشمل للبيئة القانونية المحلية.
2. الدمج بين التحديات القانونية والآليات التشريعية المقترحة:
 - تعتمد بعض الدراسات إلى رصد الوضع القانوني أو التشريعات المقارنة دون اقتراح حلول مفصلة. الدراسة الحالية تهدف إلى تقديم توصيات عملية ومسودات تشريعية تُسهم في تطوير الأطر القانونية السعودية.
3. ربط الإطار القانوني بالرؤية الوطنية والمبادرات السعودية في مجال الذكاء الاصطناعي:
 - تسلط الدراسة الضوء على مدى مواءمة القوانين الحالية مع الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (NSDAI) وجهود الهيئات الرسمية مثل سدايا والهيئة الوطنية للأمن السيبراني، لتقييم فعالية المنظومة التشريعية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة.

4. الاعتماد على منهجية ميدانية ومقارنة:

- تسعى الدراسة الحالية إلى جمع بيانات من جهات حكومية وخاصة عبر مقابلات أو استبانات، بالإضافة إلى منهج المقارنة مع تجارب دولية مختارة (أوروبا والولايات المتحدة)، ما يمنح البحث طابعاً تطبيقياً وعلمياً أوسع.

5. تقديم مسارات تنفيذية وخطط عمل:

- لن يقتصر البحث على تحليل النصوص القانونية، بل سيقترح آليات تفصيلية للتطبيق، مثل اقتراح هيئات رقابية داخل المؤسسات الحكومية والخاصة، وسبل التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالذكاء الاصطناعي.
- تُضيف الدراسة الحالية بُعداً تكاملياً بين الجانب النظري والتطبيقي، وتستهدف إنتاج حزمة شاملة من التوصيات التشريعية والتنظيمية القابلة للتنفيذ، مما يميزها عن كثير من الدراسات السابقة التي ركزت على أحد الجانبين دون الجمع بينهما بشكل متكامل.

منهجية البحث :

1. المنهج الوصفي التحليلي:

- الوصفي: لرصد الواقع القانوني والتشريعي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، من خلال جمع المعلومات والبيانات حول القوانين واللوائح والمبادرات ذات الصلة.
- التحليلي: لتحليل النصوص القانونية وتقارير الجهات الحكومية والدراسات الأكاديمية، وتقييم مدى فعالية هذه النصوص في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي.

2. المنهج المقارن:

- إجراء مقارنات بين بعض الأطر التشريعية الدولية المتقدمة (مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) وبين الوضع القانوني في المملكة؛ بهدف استنباط أفضل الممارسات.

3. أدوات جمع البيانات:

- البحث المكتبي (المصادر الأولية والثانوية): كالدساتير والقوانين واللوائح السعودية، والتشريعات المقارنة، والكتب والدوريات العلمية، والتقارير الرسمية.

حدود البحث :

1. الحدود الموضوعية : التركيز على الجوانب القانونية والتنظيمية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعين الحكومي والخاص، دون التطرق بالتفصيل للجوانب التقنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية إلا بالقدر الذي يخدم الجانب القانوني.
2. الحدود الزمانية : يركز البحث على التطورات القانونية والتشريعية حتى تاريخ إعداد البحث، مع الإشارة إلى آخر المستجدات والمشاريع القانونية قيد المناقشة أو التنفيذ.
3. الحدود المكانية : ينحصر نطاق البحث في المملكة العربية السعودية، مع الإشارة للأطر الدولية على سبيل المقارنة والاستفادة من التجارب الخارجية.

خطة البحث (المحتويات التفصيلية)

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

• المبحث الأول: مقدمة البحث

○ خلفية عامة حول الذكاء الاصطناعي وتطوره

○ أهمية البحث وأهدافه

○ مشكلة البحث وحدوده

• المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات الأساسية في الذكاء الاصطناعي والقانون

○ تعريف الذكاء الاصطناعي

○ تعريفات المصطلحات القانونية ذات الصلة (المسؤولية، الخصوصية، الملكية الفكرية... إلخ)

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

• المبحث الأول: الأسس النظرية للذكاء الاصطناعي وعلاقته بالقانون

○ نظرة عامة على مبادئ الذكاء الاصطناعي

○ الارتباط بين التقنية والقانون

• المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة

○ الدراسات الدولية

○ الدراسات العربية

○ الدراسات السعودية

○ أوجه النقد والتعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثالث: واقع الأطر القانونية والتنظيمية للذكاء الاصطناعي في المملكة

• المبحث الأول: أبرز التشريعات واللوائح ذات العلاقة

- قوانين حماية البيانات والخصوصية (مثل قانون حماية البيانات الشخصية)
- القوانين ذات الصلة بالمعاملات الإلكترونية
- الإجراءات التنظيمية الصادرة عن الجهات الحكومية (مثل SDAIA ، وهيئة الحكومة الرقمية)

• المبحث الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي والخاص

- أمثلة عملية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية (الخدمات الإلكترونية، تحليل البيانات، الرعاية الصحية، الأمن السيبراني...)
- أمثلة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص (التجارة الإلكترونية، البنوك، شركات الاتصالات...)

• المبحث الثالث: تقييم الوضع الحالي من الناحية القانونية

- مدى كفاية النصوص القانونية القائمة
- الصعوبات والتحديات التي يواجهها المشرع

الفصل الرابع: التحديات القانونية وأوجه القصور في الأطر الحالية

• المبحث الأول: حماية البيانات الشخصية والخصوصية

- التحديات القانونية في جمع البيانات وتخزينها وتحليلها
- آليات الحوكمة والمساءلة

• المبحث الثاني: المسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

- الإشكاليات حول تحديد الجهة المسؤولة (المبرمج، المستخدم، الجهة المالكة للنظام)
- نماذج المسؤولية (المسؤولية العقدية والتقصيرية)

• المبحث الثالث: الملكية الفكرية وحقوق الابتكار

- حماية البرمجيات والخوارزميات
- التعامل مع مخرجات الأنظمة الذكية (مثل الأعمال الفنية أو الاختراعات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي)

الفصل الخامس: التجارب الدولية المقارنة

• المبحث الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

- اللوائح والقوانين المقترحة أو المعتمدة (مثل مشروع تنظيم الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي)
- دروس مستفادة للمملكة

• المبحث الثاني: التجربة الأمريكية

- تشريعات وقوانين في بعض الولايات
- إسهامات الوكالات الفيدرالية في تنظيم الذكاء الاصطناعي

• المبحث الثالث: تطبيق التجارب المقارنة على الواقع السعودي

- مدى إمكانية تبني أو تعديل بعض الأطر القانونية الدولية
- اعتبارات الخصوصية الثقافية والقانونية في المملكة

الفصل السادس: التوصيات والمقترحات العملية

• المبحث الأول: مقترحات لتطوير التشريعات واللوائح

- سنّ قانون خاص بالذكاء الاصطناعي أو إدراج فصول في القوانين القائمة
- تشديد العقوبات على الانتهاكات المرتبطة بالبيانات والخصوصية
- وضع معايير لتقييم مخاطر الأنظمة الذكية واعتماد "شهادات ثقة"

• المبحث الثاني: تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص

- دور الهيئات الرقابية في بناء قدرات مؤسسية لضمان الامتثال
- آليات الشراكة والتنسيق بين المؤسسات لتوحيد الجهود

• المبحث الثالث: بناء الوعي المجتمعي والمهني

- أهمية التوعية والتدريب على المسؤولية القانونية والأخلاقية
- دور الجامعات ومراكز الأبحاث في دعم وتأهيل الكوادر

الفصل السابع: الخاتمة

- عرض مختصر لأهم نتائج البحث
- توصيات مستقبلية للباحثين وصناع القرار

النتائج المتوقعة من البحث

1. تحديد الإطار القانوني الحالي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المملكة بشكل شامل.
2. كشف مواضع القصور في القوانين واللوائح ذات العلاقة.
3. تقديم توصيات تشريعية وتنظيمية تساعد على سد الفجوات والتحديات القائمة.
4. إثراء الجوانب الأكاديمية في الدراسات القانونية حول الذكاء الاصطناعي محلياً وعربياً.
5. تحفيز صنّاع القرار على إصدار أو تعديل تشريعات تخدم رؤية المملكة في التحول الرقمي والابتكار.

المراجع المبدئية :

1. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) : تقارير ومبادرات.
2. نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية.
3. مشروع نظام المعاملات الإلكترونية في المملكة.
4. الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (NSDAI).
5. الاتحاد الأوروبي : وثائق تشريعات الذكاء الاصطناعي المقترحة (مثل مقترح تنظيم الذكاء الاصطناعي الصادر عام 2021).
6. كتب وأبحاث أكاديمية في مجال القانون والتقنيات الناشئة، مثل :
 - Solum, L. B. (1992). Legal personhood for artificial intelligences.
 - Calo, R. (2015). Robotics and the lessons of cyberlaw.
 - Scherer, M. U. (2016). Regulating artificial intelligence systems.
7. تقارير المنظمات العالمية (مثل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول الذكاء الاصطناعي).